الواحات المغربية والنموذج التنموي: الممكن والمستحيل

محمد بنعتو
امبلركبوزاليم
جامعة ابن زهر

مقدمة:

المجال الواحي مجال حساس للغاية، تعرضت فيه المنظومة الواحية كنظام اجتماعي واقتصادي متوازن مع ||الإمكانيات الطبيعية من موقع الاستدامة، إلى نكسات متكررة دوافعها بنيوية كما أنها خارجية، فالتمدين الديمغرافي الضاغط والإستباحية السياحية إضافة إلى التحولات العميقة التي طرأت على المجتمع الواحي سواء بربطه بمنطق السوق الاستهلاكية أو من خلال سلوكه الاستثماري مرورا بالهجرة الدولية أو الداخلية، ساهمت في تراجع الاقتصاد والمجال الواحي عبر سلسلة من الأزمات. هذه الأخيرة، تأخذ تارة طابعا اقتصاديا يتمثل في تراجع الإنتاج الفلاحي والرعوي وفي تسويق التمور والمنتجات الترابية الأخرى وتارة أخرى تأخذ طابعا بيئيا وإيكولوجيا يتمثل في تحديات التغيرات المناخية وتقدم جبهات التصحر و صعود الملوحة واستنزاف الموارد المائية بسبب السقي الجائر واعتماد سياحة فردانية تفتقر لحس المواطنة والإستدامة.

رغم تعدد أنماط جلب الماء لسقي المجالات الواحية بين السدود والضخ وتعبئة مياه الجريان وكذا استغلال المياه الفيضية، فإن الإشكالية تظل واحدة: كيفية تدبير هذا المورد أصبح يتصف بالندرة. من جهة، لم يعد المجتمع الواحي ينتظم وفق القوانين العرفية لما لحق بالمنظومة الاجتماعية من تعرية ومن اجتثاث هيكلي بفعل الهجرة ومشاكل الإرث وتعقد الهياكل العقارية. كما أن السقي التقليدي بالسواقي والخطارات تراجع بسبب فتور علاقات الإنتاج التقليدية وبسبب اضمحلال السقي بالجاذبية لفائدة السقي الكليفرني[1]والضخ الآلي وما ارتبط بذلك من منافسة ونزعات زعزعت إلى الأبد الهياكل الاجتماعية لفائدة تنميطات جديدة، البقاء فيها للأصلح. رغم المقاومة الفردية والجماعية على مستوى تفيلالت وواد درعة وأماكن أخرى ورغم التنظيمات الاجتماعية حول الماء (OUHAJJOU, 1996) فقد اضمحلت السواقي عندما انهارت التراتبية الاجتماعية وتراجع صبيب الآبار الموزنة(L'gnina) والمائلة (Aghrour)وما تبع ذلك من اختلال على مستوى جلب الماء وتوزيعه الجغرافي بين الواحات وفق نظام محكم ومقنن عرفيا (CHAMAYOU, 1966)على مستوى حقوق الماءسواء المملوكة أو الجماعية أو هما معا.نمط الحياة الجماعية واقتسام الماء وصيانة التجهيزات الأساسية من سواقي وأحواضوتدبير الخلافات بين العالية والسافلة وامتصاص تداعيات السطوالقبلي عبر تمليك السولقي أو كراؤهاأو بيعها [2] .تفسخ المنظومة الاجتماعية التقليدية ترك فراغ كبيرلم تستطع الجمعيات المهنية أو المجتمع المدني أن يملأه رغم الجهود المبذولة. لأن المجتمع تحول من مجتمع الجماعة الأبوي لإلى مجتمع السوق الأبوي الذي لم يعد ينضبط وفق التوازنات الاجتماعية والبيئية؛ مما طرح بعمق إشكالية الاستدامة في مجالات شبه صحراوية هشة لا يمكن أن تقوم إلا عبر توازن المنظومة البيئية- الحيوية. الدولة لم تستطع أن تحل محل الجماعة من أجل حماية التوازن وتثمين الاقتصاد الواحي. تراجع الفلاحة لفائدة السياحة والسكن تعكس

---

[1] حول أنواع السقيوأهمية كل نوع انظر:

PASCON Paul, 1979 : De l'eau du ciel à l'eau de l'Etat : psychosociologie del'irrigation au Maroc, Revue Hérodote XIII, 1er trimestre, pp.60-78.

[2] يمكن هنا إدراج مثال سطو القبائل الرحل المنتمية إلى أيت عطا على بعض السواقي مما دفع بالساكنة المحلية بتغيير حقوق الساقية من الجماعية إلى التمليك، حول هذه المسألة أنظر:

HAMMOUDI Abdellah, 1982 : Droit d'eau et société, la valléedu Draa, In Homme, Terre et Eau n° 48.

تفسخالمنظومة الواحية وبداية تدهور الموارد الطبيعية. قابلها تدخل على مستوى حماية فضاءات العيش الواحية ؛ لكن التدخل أتى متأخرا بما يزيد عن 25 سنة.

للأسف التدخل المستعجل الذي نراه اليوم في إطار المشروع الوطنيلحماية الواحة، يتعامل مع إشكالية الواحة المغربية التي هيإشكالية بنيوية من موقعقطاعي سواء تعلق الأمر بالسياحة أو بالفلاحة أو بالتراث أو بالتمدين وليس من موقع إعداد التراب الوطني. فالإشكالية ترتبط عميقا بنسق منظومي يصب أساسا في اتجاه الموارد البشرية والمجال الواحي عموما قبل الموارد الطبيعية. في المقابل، إستراتيجية التعامل مع إشكالية الواحة تحاول أن تتعامل بمنطق استثماري- بيئي من موقع قطاعي يغيب فيه البعد الإنساني والمجالي لفائدة نماذج جاهزة- مستوردة لكن ليست بالضرورة منسجمة مع المجال والمجتمع وفق صيرورةتطوره.

شكل 1: المجال الواحي المغربي في منطقة المحيط الحيوي

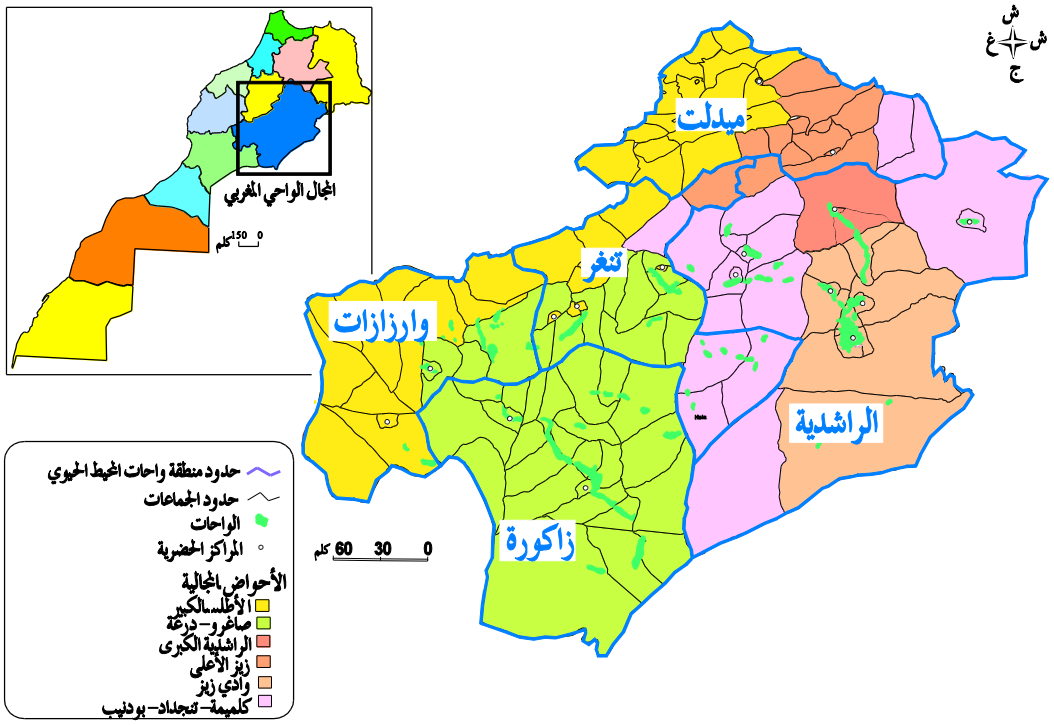

1 -المنطق القطاعي العمودي ليس بإمكانه إحياء الواحة: حالة الدراسات الإستراتيجية

عندما نفكر بهاجس الموارد المائية أو بمقاربة سياحية أو بمنطق حماية التراث أو بهاجس التنمية البشرية وفق مؤشرات دولية، نشتغل بكيفية مبتورة، استعجالية وليست نسقية. إذ لا تطرح إشكالية تأزم الواحة من موقع إعداد التراب ارتباطا بالبعد المجالي والإنساني لموقع بذاته. حتى عندما نخطط على مستوى إعداد التراب عبر المخططات الكبرى (SNAT- SRAT)وعبر الدراسات الاستراتيجية (البرنامج الوطني لحماية واحات الجنوب المغربي ((PNUD-APDES-POS نفكر بمنطق استراتيجي قطاعييتعامل مع الواحة – حتى في بعدها المجالي والإنساني كوحدة منسجمة مجاليا واجتماعيا، لها

خصوصيات مشتركة –في حين أن التحولات سريعة جدا والمجال الواحي لم يعد منسجما. لقد تغير مجالياوأنتربولوجيا واجتماعيا. مما يجعل من الحلول المقترحة نماذج مستوردة-قطاعية تستهدف استشراف التنمية الواحية بمقياس مغاير للواقع.

4.4 صحيح أن المجهود المبذول في الدراسات والمشاريع كبير ومكلف إذ استلزم ما يزيد عن مليار دولار أمريكي ما بين 2008 و2011؛ لكن النتائج محدودة. رغم تعدد الشركاء المباشرين وغير المباشرين على مستوى مشروع حماية واحات الجنوب المغربي، تظل النتائج محدودة AS/ALCESDAM/DGSL/CR/INDH/PNUD/DDCI Finlande/ MDG-F 5GOV) Espagnol/ RBOSM/ UNESCO/UNEPA: ONUDI/BAFD).

الدراسات الإستراتيجية ركزت على خمس نقط قدرت أنها كفيلة بعكس النزوع السلبي الذي يميز الواحات المغربية؛ لكنها أخطأت التصويب عندما اختزلت إشكالية الواحة في قدرة الفاعل المحلي على إحيائها من خلال:

- إعادة التصويب حول المحلي (الجماعات المحلية)
- الإهتمام بتقوية قدرات الفاعل المحلي
- اعتماد مبدأ المقاربة السياحية (بلد الاستقبال السياحي)
- تركيز المشروع على الإنجازات على أرض الواقع
- حماية التنوع البيولوجي وإيقاف نزيف التدهور
- تثمين الإمكانات الواحية

واضح أن المشروع وكذا الدراسة الإستراتيجية التي أجراها مكتب " دراسات"التونسي بين 2002-2004[3] تعاملا مع ما يمكن أن يجند كموارد ترابية لفائدة القطاع السياحي. لم يتعاملا مع ما تم من تراجع هيكلي على مستوى المنظومة الواحية كنسق مجالي واجتماعي تحكمه الهشاشة على مستوى إعداد التراب والتمدين العشوائي سواء داخل الواحة وانطلاقا منها في اتجاه الطريق وما لتأثير الهجرة على الموارد المائية وعلى التعمير وإعادة توجيه المنظومة الإنتاجية بما فيها البعد السياسي بشكل انفرادي.

1-1 إستراتيجية التعامل مع الماء

عندما نطلع على الجدادةالإستراتيجية التي أخذ بها مكتب "دراسات" كنموذج استعمال أمثل للموارد المائية بواحات الجنوب المغربي سنة 2004، ندرك التفاوت الحاصل بين إشكالية الواحة الجوهرية والتي تتهيكل حول التغيرات المناخية واستنزاف الموارد المائية والتصحروصعود الفرشات الباطنية وما واكبها من زيادة في ملوحةالتربة (حالات واحات طاطا وزاكورة على وجه الخصوص) وقضايا بيئية أخرى وبين استراتيجية اقتصاد الماء التي تبنتها الدراسة الاستراتيجية.

2 صحيح أن إشكالية هدر الماء بالمغرب بمثابة مشكلة هيكلية، إذ تشير التقديرات إلى حوالي مليار م 3في السنة[4]، أي ما يعادل احتياطي ستون سدا حتى أفق 2020؛ لكن المسألة لا ترتبط حصريا بالمجال الواحي. ذلك باعتبار أن مجمل السدود المنشأة تتعرض كل سنة للتتريب. الاستراتيجية المعتمدة في الدراسة المذكورة تتعامل مع الواقع الواحي كان الأمر يتعلق بوفرة الماء، لذا وجب استخلاصه من خلال كلفته.

[3]DIRASSET, 2004 : Stratégie d'aménagement et de développement des oasis du Maroc, troisième phase : synthèse, 205 p.

[4]Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat, 2001 : Gestion de l'Econome de l'Eau, 9ème Session, 19-20 mars.

شكل 2: نموذج الاستهلاك الأمثل للماء (OURHI) حسب "دراسات"

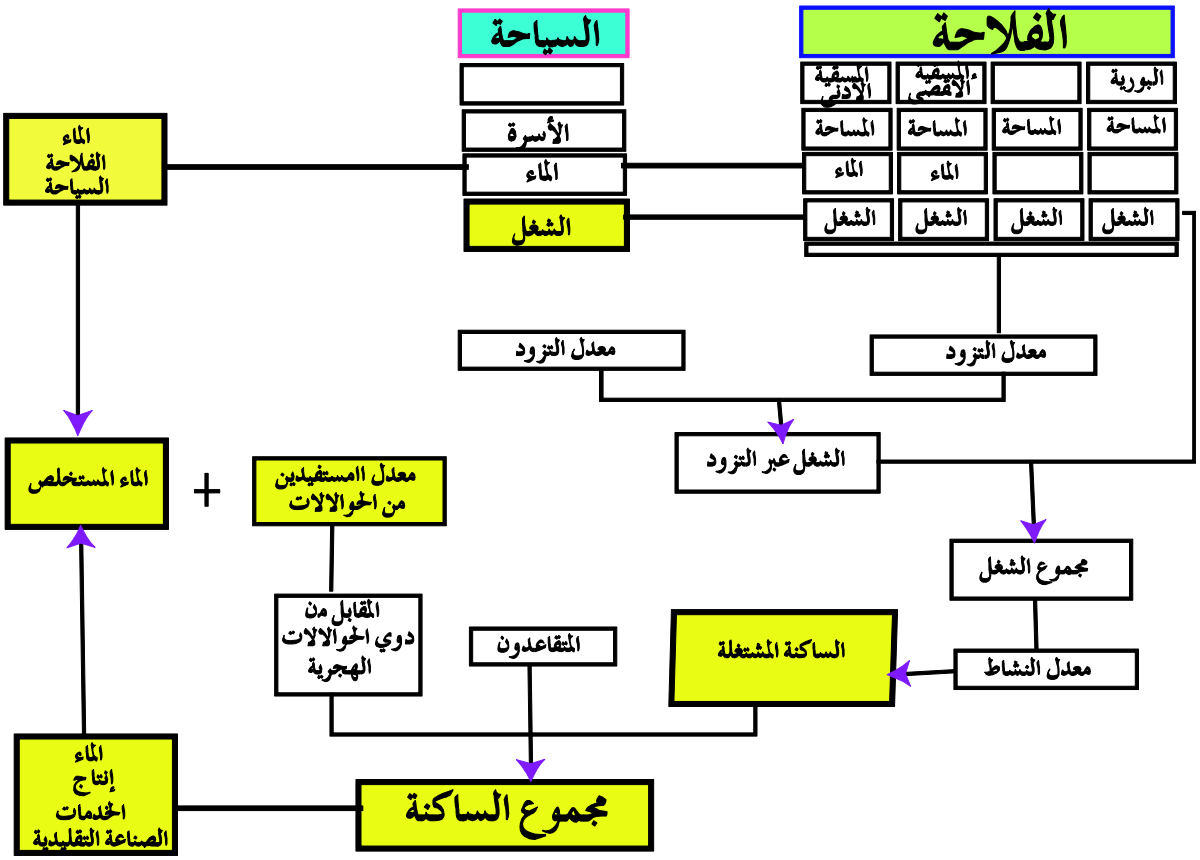

استهداف الساكنة النشيطة وعائدات الهجرة الدولية والداخلية لتوجيه الموارد المائية نحو السياحة والفلاحة، تعتبر نظرة قطاعية حتى وإن كانت استراتيجيةتستهدف اقتصاد الماء؛ لأنها تظل بعيدة عن المطلوب. ليس بإمكان هذه الاستراتيجية معالجة ما يضيع من مياه بسبب اضمحلال السواقي. ليس بإمكانها أيضا مراقبة الضخ العشوائي الذي تتعرض له الفرشات المائية، ولا هي قادرة حتى على معالجة التملص المؤسساتي من أداء فاتورة استهلاك الماء حسب قانون 95-10 حول الماء. ثم إن اقتصاد الماء المقترح عبر تقنيات مكلفة [5] واعتماد السقي بالتنطيق المركز بالنسبة إلى نوع التمر "الجهل" ليت في متناول مجتمع الواحة وإن كان يستفيد من عائدات الهجرة أو يعد من الساكنة النشيطة. يتعلق الأمر هنا بعملية "تقناوية" الماء " technicisation " منهبالإندراج في أفق واقعي.

1-2استكشاف المواقع السياحية بالمجال الواحي

تبعا لدراسة قام بها نفس مكتب "دراسات" التونسي سنة 2009 حول تثمين المواقع ذات الأهمية السياحية بجهة كلميم- السمارة سابقا، تم تجديد 40 موقعا سياحيا و29 محورا يرتكز على 74 محطة و66 مأوى سياحي تنتظمفي أربعة مدارات جهوية وخمسة محلية إضافة إلى ثمانية جولات نصفها بالجمل[6].

[5] هذه التقنيات بإمكانها أن تخفض كميات الماء المستهلك في الفلاحة خاصة بالنسبة للمزروعات التي تتطلب كميات كبيرة مثل الزعفران والفصة من 14000 إلى 6500 م3 في الهكتار الواحد. غير أنها تقنيات إضافة إلى كلفتها تظل معقدة تحتاج إلى ماء يخلو من معدن الحديد.

[6] DIRASSET, 2009 : Mise en valeur des sitesà potentialités touristiques dans la région de Guelmim – Es Semara, Mission 1, Etude des sites d'intérêt touristique et proposition de circuits, 149 p.

هذه المواقع هي فعلا ذات إمكانات سياحية واعدة لكن منطق تحديدها تم من خلال موقع التعامل مع السياحة وليسمع الواحة. ذلك أن المنظومة الواحية لا يمكنها في واقعها المتأزم أن تستقبل هكذا تيارات سياحية لما يترتب عن ذلك من استهلاك للموارد أصلا محدودة وضريبة بيئية. خاصة وأن معظم هذه التيارات هي تيارات سياحة عبور لا أكثر، معدل إقامتها لا يتعدى 1,7 مبيت في أحسن الحالات الناذرة.

شكل 3:المواقع السياحية بجهة كلميم - السمارة حسب "دراسات" 2009

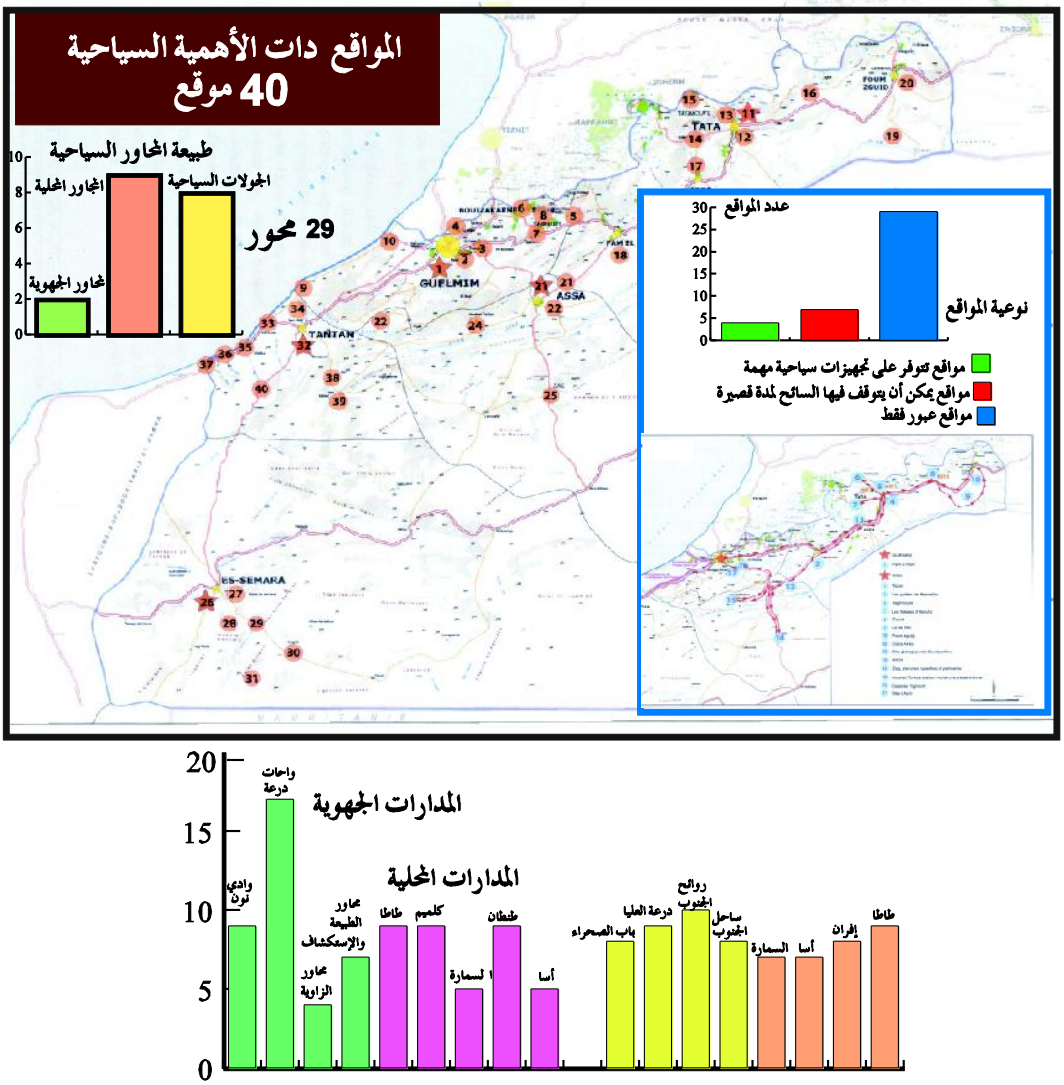

عبر هذا المنطق القطاعي، الواحة عنصر ديكور ليس إلا. فهي ليست محط اهتمام وإنقاذ قبل أن تكون تستهدف التثمين. واحات كلميم – وادي نون والسمارة لن تتحمل بيئيا ولا موردا ولا سلوكا سياحيا هذا النوع من التدفق السياحي، لكونه يتعارض مع منطق الاستدامة وترشيد الموارد التي تستهدفها ذات الدراسات الاستراتيجية. هنا الرهان السياحي يندرج في البعد الاستثماري من موقع الإعلان وليس من موقع التنمية الواحية أو له علاقة جدلية حتى بالمجال الواحي. المدارات الجهوية التي بإمكانها أن تؤسس لركيزة سياحية تبرمج على ضبابية عندما تراهن على سيناريوهات انفتاح الواحة تنمويا على الأسواق السياحية الجهوية المغربية ارتباطا بمحطات أساسية لكن ضمنية لم تستطع أن تقلع منذ سنوات. يتعلق الأمر بمحطة الشاطئ الأبيض ووادي الشبيكة اللتان ظلتا مرهونة ببعد اقتصادي وسياسي كلما أرادتا

الإقلاع ظهر عائق[7]. ربما إصرار السلطات العمومية على استقبال 1,2 مليون سائح في أفق 2020 عبر تحقيق 57 مشروعا سياحيا بالشاطئ الأبيض ووادي الشبيكة استنادا على الرأسمال الخصوصي يمكن ترفع الرهان.

شكل 4:تهيكل المواقع السياحية بجهة كلميم - السمارة حسب "دراسات" 2009

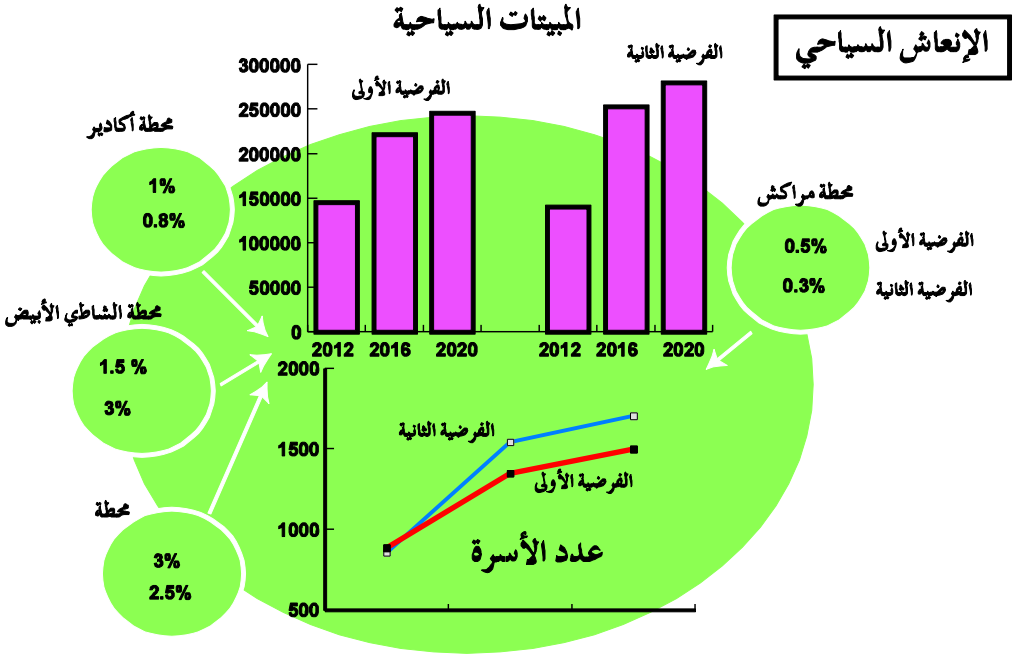

في كل الأحوال، البرمجة السياحية الإستراتيجية التي بنى عليها مكتب «دراسات" اختار مواقعه السياحية سنة 2009 محفوفة بجملة من الشكوك باعتبار أن الدينامية السياحية التي تدعوا إليها السلطات العمومية بدأت تظهر معالمها ابتداءا من سنة 2013. هناك وعود بفتح 18 فندقا في أفق 2018 لكن استمرار تداعيات الأزمة العالمية ربما تعقد الأمور، اللهم إذا كان دخول نظام الجهوية المتقدمة قادر على رفع التحدي. مهما يكن من أمر، تظل البرمجة الاستراتيجية لمكتب " دراسات" غير متوازنة حتى بالنسبة للفرضيات التي بنت عليها اختيار مواقعها باعتبار التناقض على مستوى المبيتات وبنيات الاستقبال إذا ما قورنت بالفرضيات.

2 ـ واقع الواحات المغربية يتطلب معاينة أكثر دقة ومقاربة نسقية

المعاينة الدقيقة والمقاربة النسقية بالمشروع الاجتماعي والترابي بإمكانهما المساعدة على فهم التحولات السريعة التي طرأت على مجال ومجتمع الواحات في بعدها المادي والمعنوي. ذلك من خلال حركاتها الديمغرافية وارتباطا بالعامل النفسي والسيكولوجي والأنثروبولوجي المحفز قبل العامل

[7] تعرضت هاتين المحطتين لأزمات هيكلية ارتبطت بالأزمةالاقتصادية العالمية التي أرغمت مجموعة " فديسا " الإسبانية على الانسحاب وكذا النكسة المصرية التي طالت مجموعة " بيكالباطروس " و " أوراسكوم " خلال الربيع العربي.

الاقتصادي ومختلف التحولات العميقة التي تشمل الأصول الواحية سواء منها المتحركة أو التي ما زالت فيعين المكان. مقاربة الأصول الواحية عبر سلوكها الفردي والجماعي على مستوى استهلاك واستعمال المجال والموارد الواحية فيبعدها الترابي كما في رهاناتها الآنية من موقع التأقلم. رد الفعل أو المصادرة الاجتماعية.المنظور المتكامل الموجه للمحتوى وليس للنموذج الاستثماري [8] سواء كان سياحة أو زراعة مضاربة، هو من يحدد واقع الواحة وكيفية التعامل مع.

2-1 الواحات لم تعد منسجمة على المستوى الاقتصادي

إذا ما أخذنا المجال الواحي المغربي بكيفية عرضية حول خط عرض 30 درجة من حوض كلميم غربا إلى حوض غيرشرقا على مستوى المديونية والاستثمار وعلى مستوى الهجرة والسلوك الديمغرافي وإمكانية السقي، سنلاحظ أن المجال الواحي لم يعد مجالا منسجما وإنما هو مجال متفاوت السرعة والدينامية والإمكانات. مما يتطلب تدخلا مركزا وفهما صحيحا للتحديات والإكراهات التي يواجهها كل مجال واحي على حدة.

2-1-1 على مستوى المديونية والاستثمار

امن خلال مؤشر المديونية والاستثمار بالجماعات القروية والحضرية سنة 2004 (الشكل 5)، يتبين أن الجهة الواحية الوسطى والتي تضم كلا من أحواض فم زكيد وأكدز وتازناخت وزاكورة وتازارينودادس هي التي تعرف جماعاتها مديونية مرتفعة رغم كونها الأكثر مقاولة واستثمارا. مما يعني أن التدبير الجماعي القروي لهذه الأحواض - رغم عائدات الهجرة – تعاني من خلل على مستوى الأداءوالحكامة وانخراط الفاعل الجماعي في عملية التنمية إذا لم يستطع ضح فائض المديونية في عملية الاستثمار.

الجهة الواحية الشرقية تبدو متوازنة. استثمارها متوسط لكن يعتمد على وسائلها الذاتية لتدبير شؤونها الجماعية، في حين الجهة الواحية الغربية حول حوض طاطا –أقا وحوض أسا وحوض تافراوت–إغرم وحوض كلميم، جد متفاوتة مع فارق مديونية محسوس بين الجماعات. نفس التراتب ينطبق على الاستثمارات بالجماعات الحضرية حتى حدود 2004. وجود جماعات استثمارها قوي إلى متوسط بالجهة الوسطى يجعل منها جهة مقاولة مقارنة بالجهة الغربية. أما الجهة الشرقية، فهي جد متناقضة على مستوى الاستثمار بالجماعات الحضرية، إذ تضم مركزا قويا واحدا وخمسة جماعات لا بأس بها وجماعة واحدة متوسطة الاستثمار؛ في حين الجماعات الحضرية الضاغطة ديمغرافيا حول حوض تنجداد وحوض غير ضعيفة الاستثمار.

شكل 5 : مقارنة الأحواض الواحية على مستوى المديونية و الاستثمار (2004)

[8]كماهوحاصل مع "باتريك سيمون" الذي يستثمر في السياحة على مستوى الجنوب المغربي عند محاولته وضع اليد على المآثر التاريخية مثل المنزل الذي استقر به " شارل دي فوكو" بدوار تازارت بعمالة طاطا. محاولة إبرام عقد لاستغلال المنزل بعد إمكانية ترميمه لمدة تزيد عن خمسون سنة تعتبر غير متوازنة لأنها تستهدف فقط تحقيق استثمار نفعي أكثر منه توجه نحو إحياء التراث المعماري الضخم الذي يقضي نحبه بجماعة أم الكردان بما فيها قصر بونعيلة والقايد حماد وشرقاوة وما ارتبط بهما من تراث معماري قوي الرمزية التاريخية حول طريق القوافل وصنع المغرب العميق، مغرب التعايش الذي ضم القصر والملاح جنبا إلى جنب.

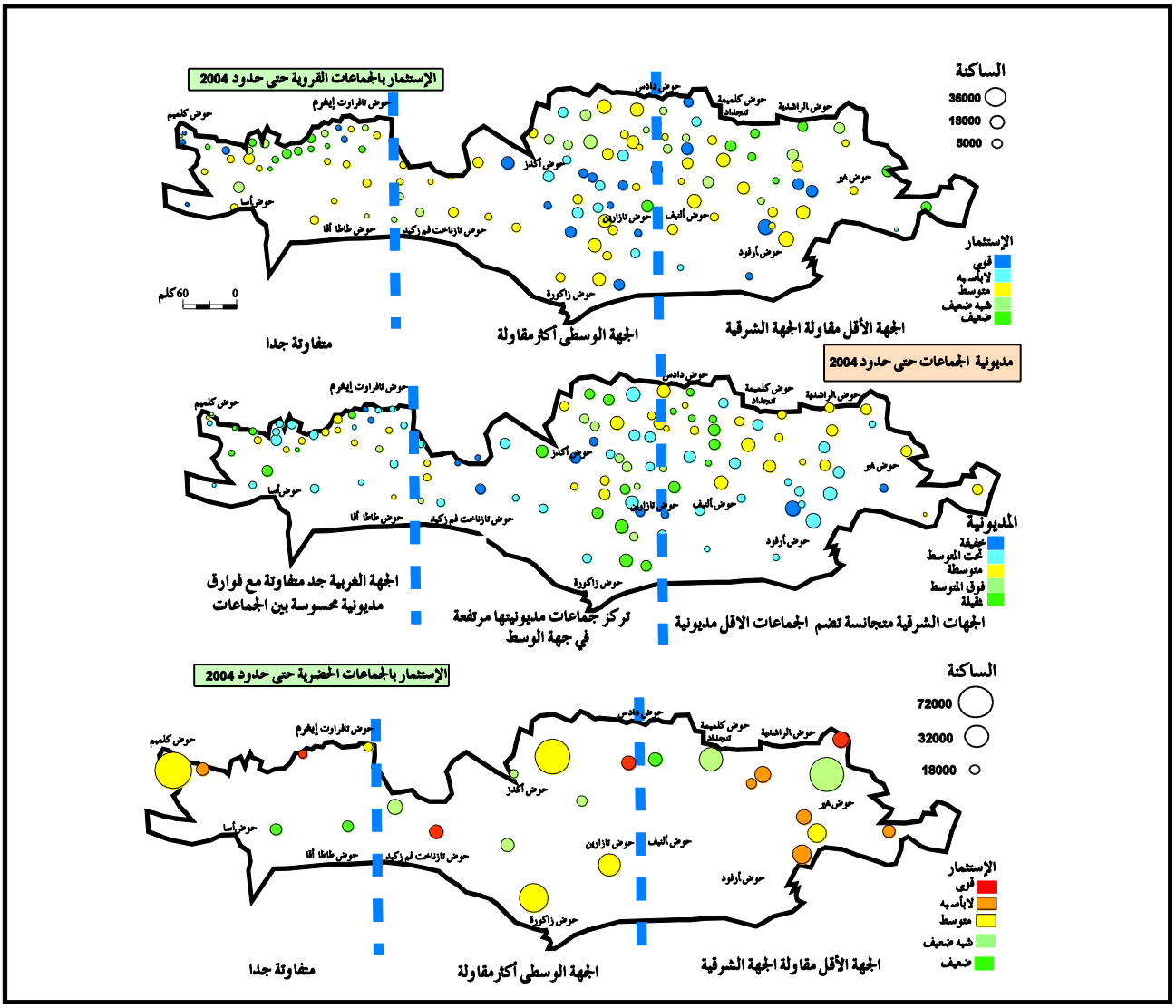

2-1-2 على مستوى الوصول إلى الموارد المائية

إذا حاولنا تركيب الكثافة السكانية على المساحة المسقية فإننا نلاحظ أن المجال الواحي المغربي يرسمخط تماس شمال - غربي – جنوب – شرقي. فالجهة الشمالية التي تضم أحواض كلميم وتافراوت-إغرم وأكدز ودادي وكلميمة- تنجداد والراشدية الكبرى وغير تسجل نسبيا كثافة متوسطة إلى مرتفعة تنطلق من 8 إلى أكثر من 15 نسمة لكل هكتار مسقي. الجهة الجنوبية تضم أساسا حوض أسا وطاطا-أقا وفم زكيدوتازناخت وزاكورة وتازارينوألنيف وأرفود تسجل كثافة دون المتوسط تنطلق من أقل من 5 إلى حدود 11نسمة للهكتار المسقي. مما يعني أن الضغط على الموارد المائية وعلى المجال الفلاحي الواحي لا يتم بنفس الوثيرة. كما أن ارتفاع وانخفاض الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المسقية لا يعني أوتوماتيكيا تقدم أو تراجع المجال الواحي عموما. هناك حالات مختلفة حتى داخل التوجه العام الواحد. تعدد عمليات الضخ غبر المراقب وكذلك عشوائية تسريح مياه السد وكذا تعقد سواقي الري كلها عوامل تساهم في خلق وضعيات متباينة. ليس دفترا أبيضا لتقنين استعمال الماء بالواحات المغربية ولا قانون 95-10 باستطاعتهما النفاذ إلى جوهر الإشكال باعتبار أن المسألة المائية متغلغلة في البنية الاجتماعية الواحية نفسها. إنشاء سد واحد على الأقل في السنة لم يتحقق كما أن قانون الماء لم يستطع أن يؤسس لشرطة

إدارية[9]حول المسألة المائية حتى بعد مرور عقد ونصف من عمره. المسألة مرشحة لتصبح أكثر تعقيدا [10] خاصة وأن الحلول لمقترحة تتخذ صفة "راديكالية" من الصعوبة بمكان الانخراط فيها نظرا لانغراز المسألة المائية عميقا في جذور المجتمع الواحي.

شكل 6: توزيع لكثافة السكانية لكل هكتار مسقي بالأحواض الواحية(2004)

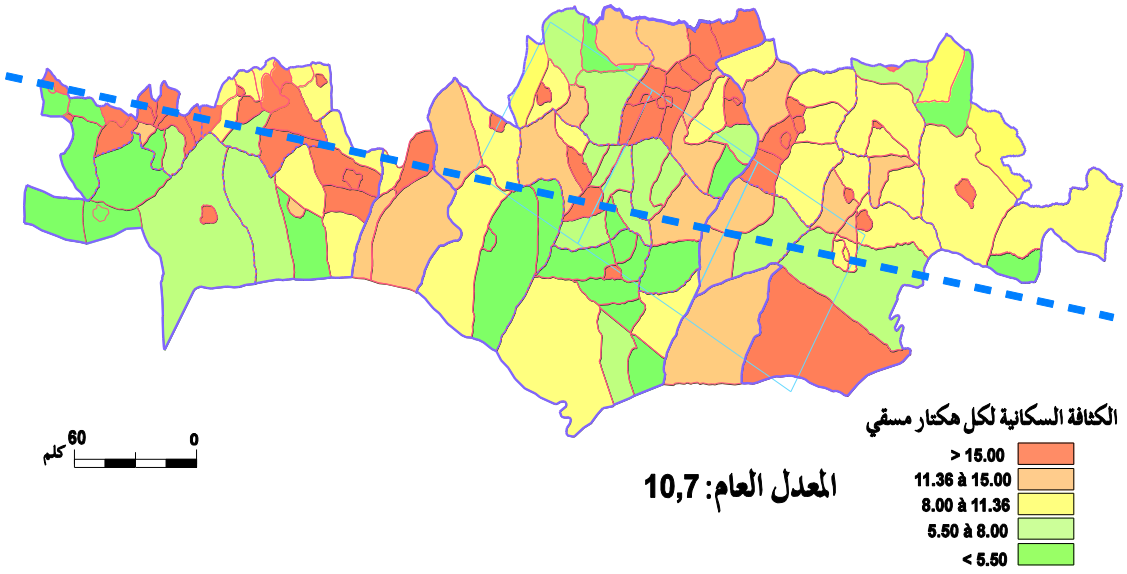

مسألة مصادرة الحقوق المائية وإخضاع الموارد للتعرفة لا تخلو من مخاطر وتحتاج إلى وسائل وإمكانات دراستيكية ترتبط بالإحصاء وتقدير التعويضات لذوي الحقوق. كما أن حل تقسيم الموارد المائية عبر قسطين: الأول محدد عبارة عن حق انتفاع والثاني متغير مؤدى عنه؛ مما يفترض إحصاء الحقوق الجماعية المتعلقة بالماء حسب الوحدات الهيدروغرافية الأساسية. عملية معقدة نظرا لما لحق الوحدات العرفية من تحولات عميقة ومتشعبة.

2-2 على مستوى الضغط الديمغرافي وديناميكية الهجرة

من هذه الزاوية أيضا يعرف المجال الواحي المغربي تغيرات مستمرة تستجيب للحركات الهجرية من جهة ولوثيرة واقع الواحة من جهة أخرى، باعتبار أن المجتمع متحرك والمجال غير ثابت. إذا ما اخذنا سنة 2004 كسنة مرجعية، نلاحظ أن الضغط الديمغرافي يشكل خط تماس ينبعث من حوض أكدز في اتجاه حوض أرفود(شكل 7) فاصلا بين مجال واحي شرقي ضاغط ومركز حول حوض دادس وأرفود وكلميمة-تنجداد والراشدية وغير؛ ومجال غربي متسع لكن أقل ضغطا يشمل باقي الأحواض الواحية.

[9]الفصل 26 من قانون الماء 95-10 ينص على إجبارية ترخيص كل عملية ضخ كما أن الفصل 37 ينص على تجهيز كل آلة ضخ بعداد يحدد قيمة فاتورة الماء.

[10] من بين نقائص قانون الماء 95-10 عدم إخضاع شركات حفر الآبار إلى مراقبة صارمة وجزرية بالنسبة لكل عملية حفر غير مرخص لها. كما أنه لم يحدد دوائر محمية يمنع فيها الحفر.

شكل 7: الضغط الديمغرافي والهجرة بالأحواض الواحية المغربية (2004)

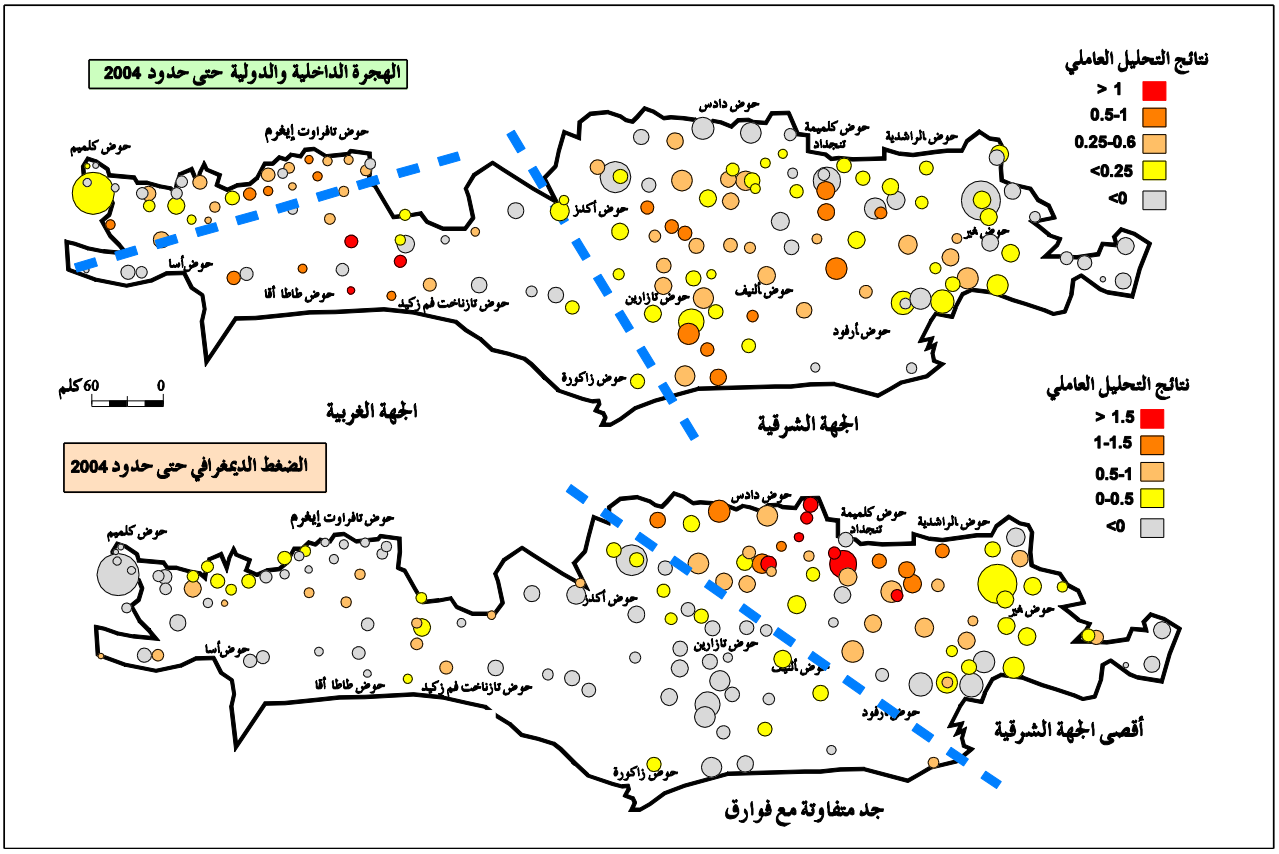

عندما يتعلق الأمر بالهجرة الدوليةأو الداخليةفإن المجالات الضاغطة ديمغرافيا (هنا الجهة الواحية الشرقية) تتسع على مستوى أطرافها لتشمل كل من حوض النيف وحوض تازارين. كما يظهر خط تماس آخر يقسم أطراف الجهة الواحية الغربية إلى شطرين: مجال هجرة ضاغطة يتمثل في شريط حوض كلميم إلى حوض تافراوت-إغرم؛ ومجال هجرة غير متجانسة في كل من أحواض أسا وطاطا-أقاوفم زكيد وزاكورة.

ديناميكية الهجرة ظاهرة جد متحركة تنتشر بسرعة على مستوى المجال الواحي برمته. إذا ما قارناها في وضعيتين زمنيتين متباينتين بمعنى بين أحواض الهجرة التقليدية والحديثة، فإننا نلاحظ مدى انتشارها. وضعية تعكس بارزا واقع الواحة المتأزم حسب أحواضها. فالأحواض الهجرية القديمة كانت مركزة مجاليا في مجموعة أولى تتشكل من أحواض الراشدية وغير وأرفود وفي مجموعة ثانيةحول أكدز وتازارين وزاكورة. سنة 2004، المجموعة الأولى والثانية أصبحتا تشكلان مجموعة عجرية كبرى تمتد من حوض غير حتى حوض زاكورة؛ كما تشكلت مجموعة جديدة تتكون من أحواض تافراوت-إغرم وأسا وطاطا-أقا.

شكل 8: دينامية الأحواض الهجرية الواحية (1994-2004)

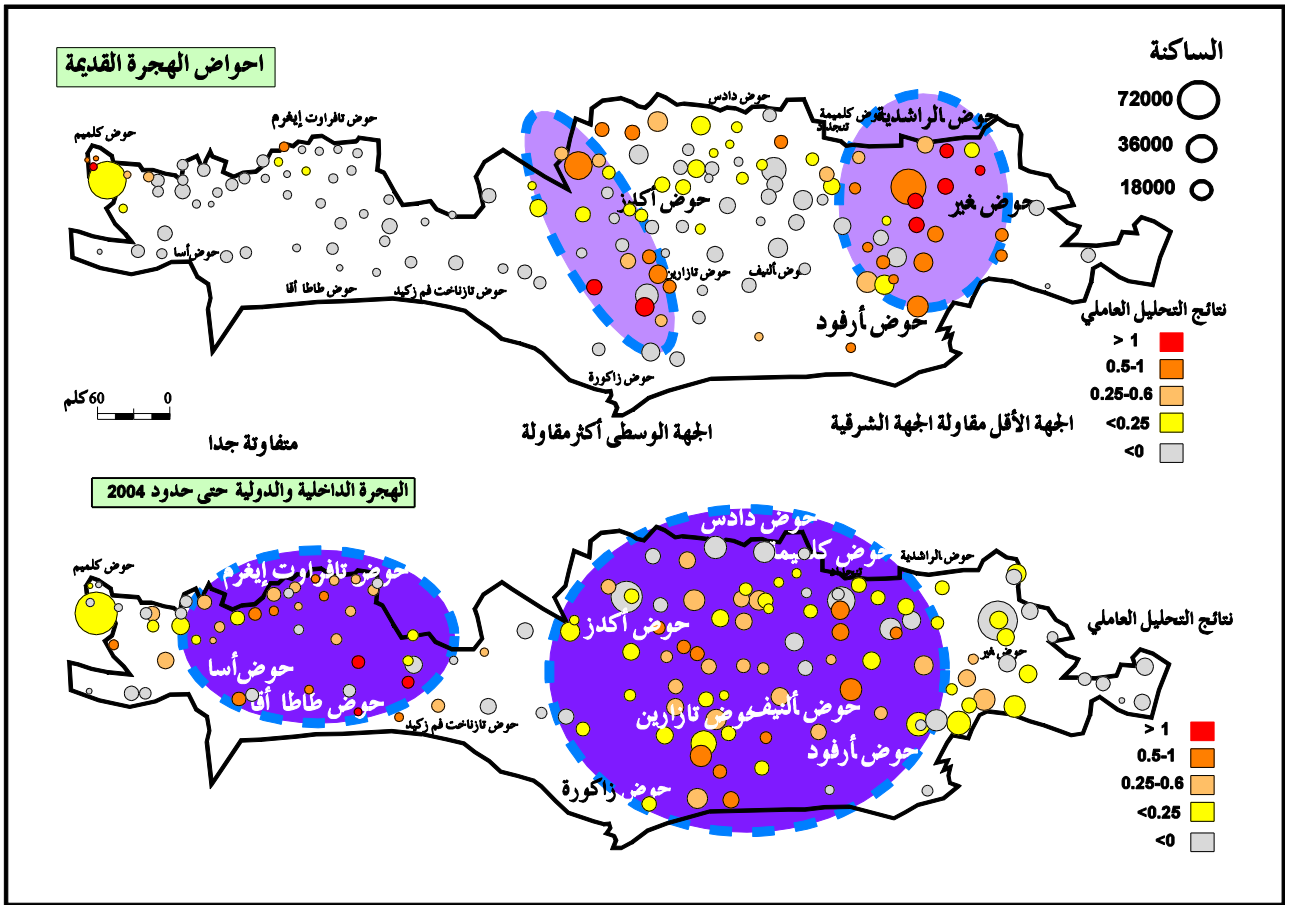

على مستوى السلوك الديمغرافي يتضح أن مسألة ديناميكية الهجرة ليست مرتبطة فقط بالبعد الاقتصادي وما آلت إليه الواحة؛ بل كذلك بالسلوك الديمغرافي باعتبار أن التشكيلة التي ترسمها خريطة السن عند الزواج الأول سنة 2004 (شكل 9) تعكس تماما الأحواض الهجرية الحديثة. بمعنى أن لمنظومة الواحية لم تتغير فقط على مستوى المجال والاقتصاد وإنماأيضا على المستوى الاجتماعي العميق محاولة بذلك إيجاد نمط جديد للحياة مغاير لكن ليس تماما مسلوب الهوية ومنفصل عن الواحة جذريا. غير أنه فيما يتعلق بالانتقالية الديمغرافية، فالمسألة محسوسة على مستوى الواحة المغربية ليس ارتباطا بالتحولات التي ساهمت في تحسين ظروف العيش والتأطير الطبي وإنما ارتباطا بالعامل الاقتصادي من شدف العيش والفقر والبطالة التي تؤثر على مسألة الإنجاب والخصوبة كاستراتيجية لمواجهة كلفة العيش. فالواحة تسير عكس اتجاه باقي المجال المغربي فيما يتعلق بالانتقالية الديمغرافية. فمعدل الخصوبة مرتفع في الأحواض الهجرية مثل الراشدية وكلميمة-تنجداودادس ارتباطا بما توفره الهجرة من عائدات تساهم في درئ كلفة العيش بالنسبة للأسر. هذا التوجه العكسي بمثابة نتيجة حتمية إذا ما اعتبرنا ثقل الكلفة العائلية بكل الأحواض الواحية. تسجل هذه الكلفة عدد 4 إلى أكثر من 7 أفراد لكل نشيط مشتغل حسب إحصاء 2004. مما يوازي معدل 4.8 أفراد لكل نشيط مشتغل. إذا ما علمنا هشاشة الشغل المتوفر فإن ذلك يعني الكثير.

شكل 9: الكلفة العائلية بالأحواض الواحية المغربية (2004)

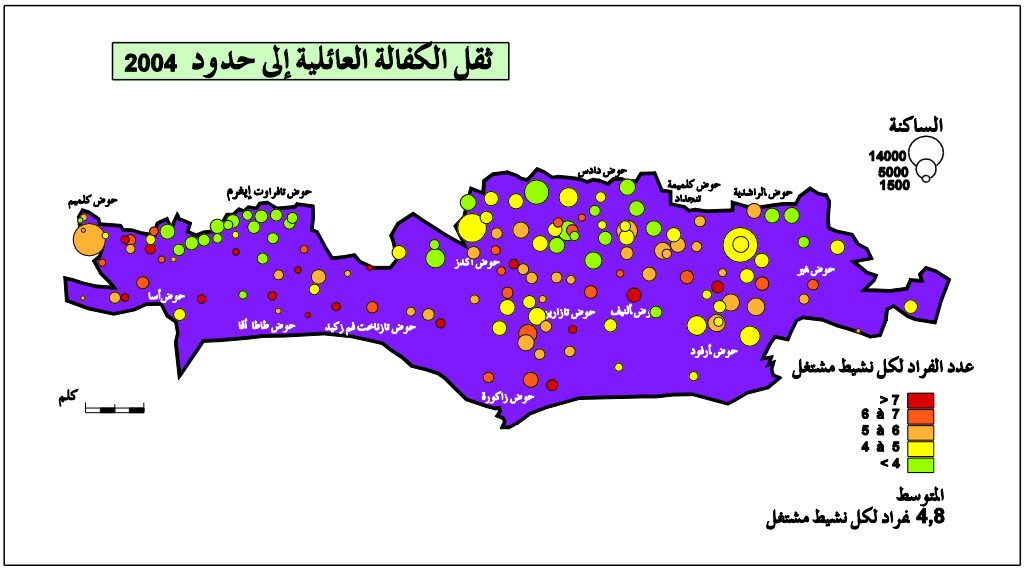

لكل هذه الاعتبارات إذن، يجب التعامل مع نموذج تنمية الواحة المغربية بكثير من الحذر وعدم اعتماد التعميم الخاطئ والأفكار المسقطة التي لربما كانت صحيحة لكن تغيرت بسبب التطورات السريعة التي لحقت المنظومة الواحيةمجاليا واقتصاديا واجتماعيا من مواقع مختلفة وبسرعات غير متوازنة شملت الفرد والأسرة والجماعة.

3 -الاستراتيجية الملائمة والموازنة تعتمد البعد المجالي وتدبير الاختلاف: السياحة ليست حلا سحريا

على مستوى البعد المجالي يتضح أن عمق الأزمة قاسم مشترك بين الأحواض الواحية لكن هناك اختلافات تتطلب المعاينة والقرب في اعتماد استراتيجية الملائمة والمتوازنة لأن السياحة ليست حلا سحريا جاهزا لكل أوضاع الواحة المغربية. سنحاول من خلال هذا المقال توضيح وتحليل عناصر كل حوض على حدة لنتمكن من ملامسة أشكال الأزمة والتعامل معها باحترافية انطلاقا من محتواها وما يمكن أن تكون عليه بناءا على مقدرتها وواقعها.

3-1السياحة كرافعة للتنمية يمكن اعتمادها ببلاد غير وزوسفانا

بلاد غير وزوسفانا تمتثل للمشروع السياحي. الطريق لم تؤثر بعد على مجالات العيش الاجتماعية، كما أن نظم الإنتاج بعيدة نسبيا عن المدارات السياحية التقليدية. واد غير وواد زوسفانا ما زالا يؤثران على نمط الإنتاج والمشهد الطبيعي الأصيل. فعنصر الماء متوفر والمشهد الجغرافي متنوع (الوادي، الجبل، العرك الصحراوي) ينتظم حول أكثر من عشرين عينا رئيسية. كما أن التمدين محدود الأثر في مجال حوض هجري قديم وحديث العهد بالاستقرار.

الواحة حافظت على كينونتها وعناصرها سواء في جزئها العلوي حول قصر حمام الفوقي والمعيز أو في جزئها السفلي حول قصر زناكة (150000نخلة).

شكل 10: المجال الواحي ببلاد غير وزوسفانا

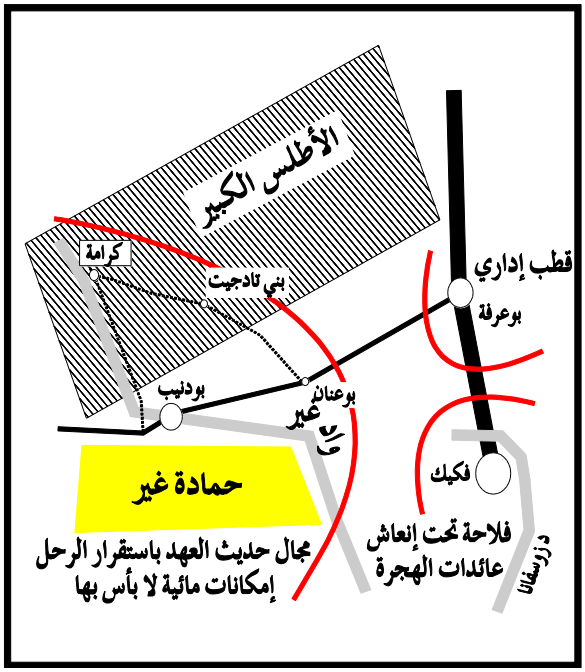

إمكانية واحة فكيك الحدودية مهمة جدا إذا ما توفرت عناصر الإحاطة بالإشكالات التنموية من قبيل فتح الحدود مع الجزائر مع تعزيز المراقبة وتصفية الأوعية العقارية وترشيد عائدات الهجرة الدولية حول الفلاحة الواحية والسياحة والتجهيزات الأخرى لفك هيمنة مدينة وجدة من جهة وتثبيت الساكنة الشابة التي تعرف نزوحا قويا في اتجاه المدن المغربية. دعم الاستثمارات بالواحة بشكل متوازن عبر تحفيز المشاريع وتحويلها من إنتاج المجال الحضري عاطفيا نحو تطوير نموذج سياحي ارتكازه السياحة المتضامنة واقتصاد بيئي- فلاحي- رعوي وتوجيه عائدات الهجرة في اتجاه المشروع السياحي المستدام المتحكم في موارده المائية.

2-3بلاد زيز تعرف ضغطا كبيرا على الواحة وهدرا للماء

ما يمكن قوله على بلاد فكيك لا ينطبق بالضرورة على بلاد زيز.هذا الأخير يعرف ضغطا كبيرا على الموارد المائية وعلى المجال الواحي نفسه. في أفق 2020 ستصل الدينامية الفلاحية أقصى مداها مقارنة بالموارد المائية المتوفرة. وذلك في حدود نسبة 32% على مستوى الساكنة النشيطة. ذلك بسبب عدم قدرة الموارد المائية عن المسايرة (التبخر، حدة الملوحة، الضخ المبالغ فيه). على سبيل المثال، انتقل عدد
آلات الضخ في الفترة الممتدة بين 1977-1987 من 2000 إلى 5400 مضخة. مما يعني أنه في فترات الجفاف قد يصل الضخ إلى مستوى 80 م^3. مما دفع بمكتب الاستثمار الفلاحي بكلميمة إلى منع حفر الآبار العميقة منذ سنة 1998بسبب الهدر المائي الذي قد يصل إلى 40%عند تحويل الماء بين السواقي أو كحد أقصى 70% عبرتسريح الماء عشوائيا من السد.

السياحة التي لم تكن تتعدى نسبة شغيلة في حدود 7000 نشيط مشتغل سنة 2004، ستتمكن من بلوغ مدى 32000 نشيط مشتغل في أفق 2029. وضعية ستتحقق من موقع تطور سريع في نفس الفترة لكل من الإدارة العمومية وقطاع البناء والتجارة والخدمات. هذه الأخيرة، إضافة إلى النقل والمواصلات

سترتفع ساكنتها النشيطة المشتغلة من 92000 سنة 2004 إلى ما يزيد عن 151000 سنة 2029. مناصب الشغل المحدثة من طرف الأنشطة السياحية تقدر ب 1.5 منصب شغل محدث لكل منصب رئيسي.

شكل 11: الدينامية السياحية مقارنة بالمدى الفلاحي بواحات بلاد زيز في أفق 2029

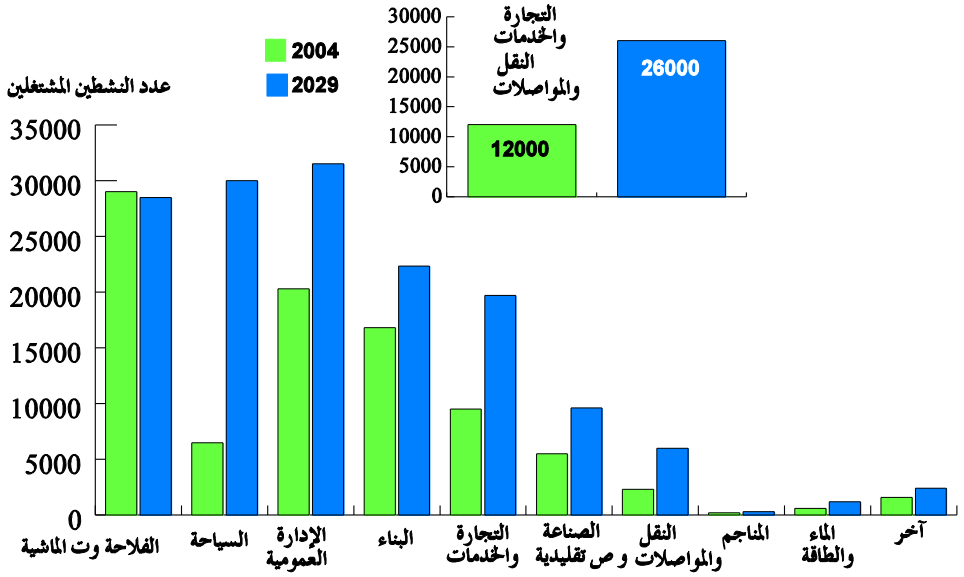

الدينامية الديمغرافية والاقتصادية غير متوازنة على مستوى الراشدية الكبرىوالريش وأرفود وتوابعهم الحضرية؛ مما يسبب ضغطا كبيرا على واحات زيز. ضغط يستدعي استعجالية العمل بمبدئ منطقة التهيئة البديلة. أهمية مبدئ التهيئة البديلة على مستوى الواحات تكمن في دعم مركزية الفلاحة. إذ يقوم المبدئ على تعويض الضغط الديمغرافي باقتراح مناطق استقبال ملائمة للأنشطة الاقتصادية بكيفية تمكن من حماية الواحة كمجال فلاحي – بيئي. ذلك تبعا أربعضوابط: عدم إعاقة المنظومة الإحيائية الواحية، فك كثافة الضغط على المجالات الحضرية أو القروية، القدرة على ضمان الدينامية الاقتصادية، تفادي البناء العشوائي والغير متحكم فيه قانونيا سواء بالواحة، بجانب الطريق وبمحاذاة المجالات المسقية. عدم التحكم في هذه الضوابط من شأنه أن يهدد بقاء الواحة سواء بزيز الأعلى أو الأسفل وما يرتبط بهما من تمدين مكثف حول الراشدية والريش وأرفود. يجب أن يلازم هذه الضوابط تجهيز موازي وارتباط معماري بنموذج القصور الأصلية ونمط المعمار التقليدي دونما مبالغة حتى حد التشويه، لتفادي الخليط المعماري الحاليالهجين.

لا يقتصر الأمر بالنسبة للتهيئة البديلة بنقط استقبال السكن والأنشطة بل تنظيم الأداء السياحي والبنية التحتية وتهيئة المجالات الصناعية-الفلاحية لتثمين المنتوج المحلي للراشدية الكبرى إضافة إلى اللوجستيك. نموذج مركز قراندو مثال يمكن الإشارة إليه في هذا الشأن.

شكل 12: الخطاطة النظرية لمبدئ التهيئة البديلة

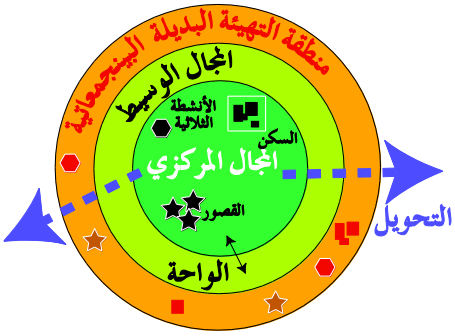

3-3 بلاد وارزازاتووادي درعة: السياحة تتحقق من موقع استباحي

الطريق كأداة انفتاح، بعثرت بشكل متوازي مجالات العيش التقليدية عندما اخترقتها. فالسياحة عبر البعد الدولي ساهمت في تحويل الواحة إلى متحف وليس فضاء عيش ومنظومة إنتاج سواء من حيث النهم المادي أو من حيث التدخل في الموارد المائية بهد ف السياحة لدرجة أن هذه الأخيرة أضحت رهان استرزاق لثلة من المتدخلين والمستثمرين لا يحكمهم وازع أخلاقي ولا هاجس بيئي حتى أصبح لكل فاعل منظور سياحته الخاص به.

عائدات الهجرة الداخلية والدولية سواء كانت موجهة للفلاحة وتثبيت الأسرة في الموطن الأصلي أو قرب الطريق أو موجهة للاستثمار السياحي، فقد ساهمت في تبديد الموارد المائية وتفكك المشهد الواحي. فالتمدين الديمغرافي أصبح بدوره ضاغطا فدخل في صراع مع الواحة. بلاد وارزازات ودرعة لم تعد منسجمة. فبلاد وارزازات اخترقها البعد السياحي الدولي من موقع مجال تابع لمراكش أو أكادير ينبض وفق الطلب السياحي الذي يحدد خارج الواحة من طرف الشبكات السياحية القوية. انحصار بلاد وارزازات بين جبل صاغرو وجبل سروا وسد المنصور الذهبي، وجه الاقتصاد المحلي نحو السياحة بحيث تعتبر الفلاحة نشاطا ثانويا. فالأمر هنا يتعلق بمجال انتقالي بين مراكش ودرعة. الرهانات الحضرية المتمثلة في البعد السياحي اختزلت مسألة الواحة وفق نموذج تنازعي (conflictuel)[11]. كأنه من المفروض أن تلعب السياحة دور الدعامة الأساسية لاقتصاد واحي يندمج مع المشروع السياحي في اتجاه خلق نموذج حضريواحي متميز. لأكن للأسف السياحة تهيكلت مع جزء فقط من المدينة، أما الجزء الآخر فهو يفتقد إلى شروط التحضر وإلى مواصفات التمدين الواحي-السياحي. إذ يشهد تفكك للنسيج المعماري التقليدي" القصور" وانتشار السكن الذاتي بالواحة التي تعرف أيضا إشكالات تقنية واجتماعية بسبب تفتيت الملكية والهجرة وطبيعة النزاع العقاري إذ الأرض لم تعد لها قيمة رمزية ضمن نسيج واحي مجتمعي وإنما قيمتها مادية. المجالات الأخرى المكونة لبلاد وارزازات وودي درعة والمتمثلة في مجال تازناختوتازرين ووادي درعة. كلها أصبحت مجالات شبه منكوبة يتعرض فيها النخيل إلى الجفاف بسبب تناقص الموارد المائية إلى الجفاف بسبب تناقص الموارد المائية ما بفعل التغيرات المناخية أو بفعل الضخ العشوائي المبالغ فيه. صحيح أن التمدين ببلاد وارزازات ودرعة أسس لخدمات عصرية (الأنشطة المالية، النقل والمواصلات ...) لكن الافتقار إلى قاعدة اقتصادية صلبة (الصناعة- الفلاحة المكثفة...) عاق الانتقالية الاقتصادية العصرية؛ مما جعلها غير مستعدة بعد لاستقبال التحولات السريعة ما أفضى إلى عدم توازن بنيوي ووظيفي لهذه المجالات. السياحة إذن ليست حلا سحريا. نحن هنا في حاجة لإبداع نموذج تنموي نختار له الركيزة الأمثل لضمان الوظيفية. سنكون نحلم إذا ما بسطنا إشكالية التنمية الواحية وسلمنا بالمعادلة السياحة = تنمية الواحة.

[11] حول هذه النقطة انظر محمد بنعتو، 2016: النموذج الحضري الواحي والاستراتيجية السياحية المغربية: أية علاقة؟ حالات الواحات الجنوبية والحدودية، ضمن أعمال ندوة أسا: الواحات، رهانات التنمية بالمغرب الصحراوي، منشورات مركز الدراسات الصحراوية، الرباط، ص ص. 65-100.

4-3 وادي نون والواجهة المحيطية: المضاربة على السياحة الدولية في مجتمع البداوة

المضاربة السياحية الدولية من موقع سياسة عمومية تصطدم حتما مع الواقع الاقتصادي. الواحة وادي نون والواجهة المحيطية توجد في قلب توجه استراتيجي لكن متناقض من حيث الإعلان والممارسة والاستشراف. بلاد وادي نون تتشكل من جزأين غير متجانسين. الجزء الأول حول الأطلس الصغير يعتبر مجالا انتقاليا ينتظم حول مدينة بويزكارن [12].هذا المجال يمتهن التجارة والخدمات الطرقية. هنا الفلاحة تعتبر نشاطا ثانويا رغم وجود بقايا الواحات في ثنايا الأودية. الجزء الثاني، ينتظم حول مدينة كلميم وجبل أكركوروجبل تايسة مع انفتاح على الواجهة المحيطية غربا والمجال الصحراوي جنوبا. مجال انتقالي بين شمال تغيرت بنيته الإنتاجية الأصلية، موارده المائية ضاغطة بدأت تنضب وجنوب سرعة تمدينه ساهمت في تراجع منظومة بداوته[13].

شكل 13: بلاد واد نون مجال انتقالي يتهيكل حول الواجهة المحيطية

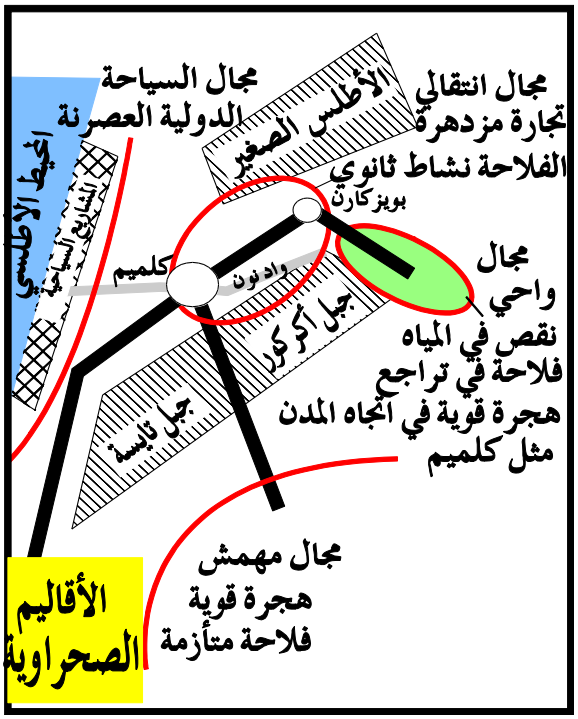

وضعية أصبحت تعيش تنافسية على مستوى الموارد المائية رغم المجهودات المبذولة إما بفعل حكامة عمودية توجه استغلال الماء بين العمالات استجابة للتمدين أو توجه استثماري نحو فلاحة مضاربة عصرية لكن مستهلكة للماء (زراعة الدلاع وغيرها). بين هذا وذاك، الواحة تظل مرهونة كتراث مادي تفسخت مرتكزاته فأصبح ذا قيمة تاريخية نسجت حولها المدارات السياحية وتعددت المواقع الرمزية العابرة أكثر منه منظومة اجتماعية واقتصادية حية تحتاج للبعث إذا لم يفت الأوان.

[12]BEN ATTOU Mohamed, 2016 : La petite ville présaharienne entre « militarisation » de l'espace urbain, tribalisme et planification : le cas de Bouizakarne dans le sud du Maroc, Revue Forum du Nord n° 17-18, Université Abdelmalek Saadi, Tétouan, pp. 159-189.

[13] BEN ATTOU Mohamed, 2014 : Tan-Tan, un espace partagé, mondialisation économique, fait urbain et gouvernance locale, Edition du Centre des Etudes Sahariennes, Rabat, 192 p.

الواحة بالمجال شبه الصحراوي الانتقالي تحتاج إلى تفكير عميق وإعادة النظر في مرتكزات التنمية المجالية والاجتماعية للبحث عما يستجيب أفضل للبعد الجيواستراتيجي الواصل بين شمال المغرب وجنوبه[14] وليس الرهان فقط على البعد الدولي في مجالات حساسة للغاية.

3-5 : بلاد باني وواركزيز: الواحة بين تراجع الموارد المائية والتمدين الإداري

بلاد باني وواركزيز مجال حدودي حساس له أهميته الاستراتيجية سواء إبان المرحلة الاستعمارية أو في الزمن الراهن. فالمجال عبارة عن ممر محصور بين جبال باني والأطلس الصغير من الشمال الغربي وجبل واركزيز من الجنوب الشرقي. داخل هذا المجال شكلت الطريق الركيزة الأساسية لتنظيم المجال الجغرافي بين ينابيع المياه المنحصرة في خط بين فم زكيد في الشمال الشرقي وفم الحصن في الجنوب الغربي. منذ الحماية، شكلت الطريق محورا للوظيفة العسكرية ثم بعد ذلك مرتكزا للوظيفة الإدارية والتمدين.

شكل 14: بلاد باني وواركزيز: عندما تتراجع الواحة لفائدة التمدين

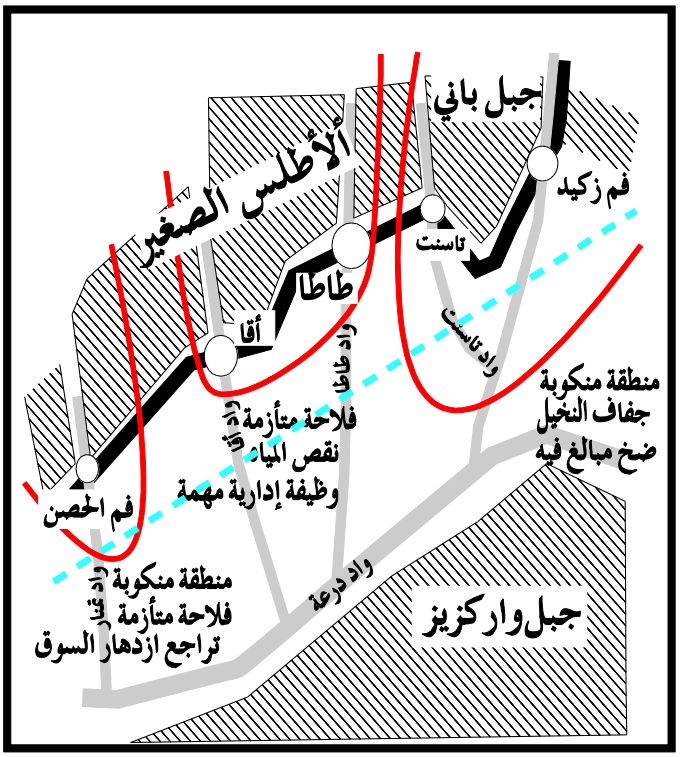

نظرة سريعة لتطور طاطاكمدينة محورية على خط فم زكيد – تاسنت – أقا وفم الحصن ومقارنة ذلك بتصاميم التهيئة العمرانية، تؤكد أن واقع التوسع الحضري ببلاد باني وواركزيزتحكمه ضوابط منفصلة عن إرادة التخطيط التي تتفاعل مع المدينة كوحدة متكاملة منفصلة عن الواحة. بعد استرجاع الأقاليم الصحراوية وخاصة إبان حرب الصحراء، توسعت كل الأحياء والدولوير الرئيسية بطاطا (اكادير الهنا، القصبة، النهضة، درعة، تغمرت، أكجال، النصر، السونج، القرية النموذجية) لتشكل نواة تستقر بأطراف الواحة ووسطها بشكل متباعد نسبيا. تثبيت الوظيفة العسكرية لمجال حدودي

[14]BEN ATTOU Mohamed & BELKADI Ahmed, 2014 : Guelmim-Oued Noun, la ville, la tribu et le processus d'urbanisation, Publication de l'Université Ibn Zohr, Agadir, 194 p.

في الزمن الراهن وكذا المواكبة اللوجستيكية على مستوى الطرق والقناطر إضافة إلى هاجس توفير حضيرة سكن مناسبة في مجال حدودي، مكنت الملك الخاص على مستوى الأحياء والدواوير من التوسع على حساب الواحة والأراضي الجماعية سواء في جزئها الشمالي - الغربي أو في د-جزئها الجنوبي-الشرقي. ذلك لتستقبل المتوافدين الجدد الفارين من المعارك إبان حرب الصحراء ليتم التعايش مع القبائل العربية (شرقاوة على وجه الخصوص) والأمازيغية (تازارت). اليوم كل من جماعة أم الكردان، أنفريف، ترسولت، تزارت، تكان، تزولت تشكل مجالات استقبال. اليوميمكن تحديد خط تماس يفصل بين المجالات الحضرية التي تعرف دينامية ديمغرافية وتوسع مجالي وبين مجالات إنتاجية على مستوى الواحة تعتبر بمثابة مجالات شبه منكوبة ومتأزمة فلاحيا بسبب تراجع الواحة بفعل نقص في المخزون المائي والملوحة والتعرية الناجمة عن القيضانات المفاجئة والعنيفة لواد طاطا وواد تاسنت بفعل التغيرات المناخية. تراجع واحة إذ أوبالول نموذج معبر. كما أن المد الديمغرافي والتمدين ساهما في استهلاك المجال الواحي.

نظام الحكامة الأفقي الذي اعتمدته الجهوية المتقدمة على المستوى المؤسساتي ستمكن لا محالة من صنع القرار على مستوى التنمية الفعلية دونما التكهن حول السياحة والتنمية البشرية والطاقات المتجددة. غير أن صنع القرار لا يعني أيضا أن مشاركة المجتمع المدني حاسمة في قضايا ترتبط بإعداد التراب واعتماد خطة شاملة للواحات الحدودية. الدراسات الميدانية أثبتت الارتباط العاطفي للفاعل المحلي بالوحدات المجالية التي ينتمي إليها. إذ أن 37 %من هؤلاء الفاعلين يعتبرون الواحة هي المؤهل الأقوى للتنمية؛ بينما 13 % يؤكون على الارتباط بالأرض؛ في حين أن 12 %[15]يقولون بوفرة المياه في حين أن الوضعية شادة. تراجع مجالات العيش الواحية وتقدم التمدين الإداري يطرح عميقا مسألة الخيار التنموي. اختيار الواحة كمنظومة تأثرت عناصرها رغم كون 70 % من النشطين ما زالوا يمتهنون الفلاحة أم الإجتهاد في اتجاه المدينة الواحية التي يمكن إبداعها من موقع تمدين يبنى على التهيئة البديلة : السياحة، المنتوج الترابي كالنخيل والحناء والنيلة عبر تقنين استثمارات المهاجرين في اتجاه زراعة المضاربة المستنزفة للمياه؟ لكن المشروع السياحي لا يعني سياسة الإبتدال كأن نغمض الطرف على كنوز التراث المادي والامادي التي تتداعى يوما بعد يوم ومعها كل المقومات الحضارية التي صنعت المغرب العميق ببعديه الإفريقي والمتوسطي (مآثر تازارت وبونعيلة والقايد حماد والشرقاويين...) والسماح للمستثمر الأجنبي الواحد بوضع يده على ما ارتضى من معلمة كمنزل إقامة شارل دي فوكو مثلا بطرق ملتوية وعقود استغلال قد تتجاوز الخمسين سنة. لأن الهدف هنا هو استثمار التراث لغرض مادي ليس باستطاعته التعامل مع حجم قضية تثمين التراث من موقع تنموي. الساكنة والعائلات المالكة متقدمة هنا على مستوى الروح والرمزية الوطنية منه من مدبري الشأن التراثي إذ تمتنع عن الإنخراط في هكدا مقاربات شخصية - نفعية - أجنبية.

خاتمة

الواحة المغربية تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التأمل وإعادة النظر في النموذج التنموي الأمثل بناءا على شرطين أساسيين:

- إما اختيار بعث وتنمية الواحة بشكل تشاركي مخطط له رسميا في إطار إعداد التراب – عندما لا نتعدى خط الا عودة - على مستوى الموارد الطبيعية والمنظومة الاجتماعية والإنتاجية، كمشروع ترابي يمكن إرساؤه على النشاط الأمثل والأفيد المتماشي مع المشهد والمرجعية الواحية وليس بناؤه بشكل أوتوماتيكي على السياحة.

[15]جاج محمد، 2015: التحولات السوسيو- ثقافية بإقليم طاطا، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، مركز دراسات الدكتوراه، بنية البحث: التواصل وثقافة التنمية، جامعة القاضي عياض، 513 ص، انظر ص. 122.

- إما – عندما نتعدى خط الاعودة – محاولة إبداع نموذج حضري على منطق بيئي يمكن من خلاله الاستجابة للمتطلب الديمغرافي الضاغط أو الإداري الإستراتيجي أو السياحي. أو بالنسبة لكل هذه المتطلبات، لكن على أساس معماري – تراثي ذا رمزية واحية عميقة يمكن استثمارها على مستوى المورفلوجية الحضرية والهندسة المعمارية من موقع الهوية والمرجعية المجالية والاجتماعية، بحيث إذا لم نستطع إنقاذ الواحة لأننا تأخرنا نستطيع على الأقل إنقاذ روح الواحة لتمتين هويتنا زمن العولمة.

المجال هنا مفتوح للإجتهاد من مواقع تخصصية مختلفة. التهيئة البديلة نموذج يمكن البدئ به لكن يحتاج إلى ملاءمة وإعادة التصويب على التحديات التي يطرحها كل مجال واحي. فالنموذج ليس مستحق أوتوماتيكياكحل لمعضلة التنمية بمقاربة تخارجية. من الأفيد لنا أن نبني تنميتنا على قدراتنا بسرعتنا نحن وفقا لمجالاتنا وتبعا لطلبنا الاجتماعي قبل الاستثماري لأنه مرتكز أمننا. الأمل معقود على الجهوية المتقدمة كمنظومة حكامة أفقية جديدة يمكن أن تتعامل مع ما بقي من الواحات بمنطق مغاير.

البيبليوغرافيا:

- محمد بنعتو، 2016: النموذج الحضري الواحي والاستراتيجية السياحية المغربية: أية علاقة؟ حالات الواحات الجنوبية والحدودية، ضمن أعمال ندوة أسا: الواحات، رهانات التنمية بالمغرب الصحراوي، منشورات مركز الدراسات الصحراوية، الرباط، ص ص. 100-65.

- جاج محمد، 2015: التحولات السوسيو- ثقافية بإقليم طاطا، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، مركز دراسات الدكتوراه، بنية البحث: التواصل وثقافة التنمية، جامعة القاضي عياض، 513 ص، انظر ص. 122.

- BEN ATTOU Mohamed, 2016 : La petite ville présaharienne entre « militarisation » de l'espace urbain, tribalisme et planification : le cas de Bouizakarne dans le sud du Maroc, Revue Forum du Nord n° 17-18, Université Abdelmalek Saadi, Tétouan, pp. 159-189.

- BEN ATTOU Mohamed, 2014 : Tan-Tan, un espace partagé, mondialisation économique, fait urbain et gouvernance locale, Edition du Centre des Etudes Sahariennes, Rabat, 192 p.

- BEN ATTOU Mohamed & BELKADI Ahmed, 2014 : Guelmim-Oued Noun, la ville, la tribu et le processus d'urbanisation, Publication de l'Université Ibn Zohr, Agadir, 194 p.

- DIRASSET, 2004 : Stratégie d'aménagement et de développement des oasis du Maroc, troisième phase : synthèse, 205 p.

- DIRASSET, 2009 : Mise en valeur des sitesà potentialités touristiques dans la région de Guelmim – Es Semara, Mission 1, Etude des sites d'intérêt touristique et proposition de circuits, 149 p.

- DIRECTION DE L'URBANISME, 2004 : Schéma Directeur d'aménagement urbain de la vallée du Ziz, Rapport 3, Sciences Urbaines et de Développement (SUD), 110 p.

- HAMMOUDI Abdellah, 1982 : Droit d'eau et société : la vallée du Ziz, in Revue Terre et Eaux n°12 (48), pp.105-120.

- OUHAJJOU Lakbir, 1982 : Cadres sociaux de l'irrigation dans la vallée du Draa, Revue Terre et Eaux n°12 (48), pp.91-104.

- OUHAJJOU Lakbir, 1996 : Espace hydraulique et société au Maroc, cas des systèmes d'irrigation dans la vallée du Draa, Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines d'Agadir, Agadir, 344 p.

- PASCON Paul, 1979 : De l'eau du ciel à 'eau de l'Etat : psychosociologie de l'irrigation au Maroc, Revue Hérodote XIII, 1er trimestre, pp.60-78.